المنصة الاقتصادية

www.economyzone.net

العدد الأول
الأحد 07 يونيو 2026
21 ذو الحجة 1447 هـ

عبدالله صالح كامل

الاقتصاد العالمي بحاجة إلى إعادة الأخلاق لرأس المال

البحرين تعزز حضورها الاقتصادي العالمي

«ألبا» تستحوذ على أكبر مصهر للألمنيوم في أوروبا

جناحي: تصاعد التوترات في الشرق الأوسط يهدد الوظائف العالمية

بتكوين تهبط دون 60 ألف دولار مع انتقال السيولة نحو الذكاء الاصطناعي

يسعدنا أن نضع بين أيديكم العدد الأول من المنصة الاقتصادية الأسبوعية، والتي تأتي امتدادًا لرسالتنا الإعلامية في تقديم محتوى اقتصادي مهني وموثوق، يواكب المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد محليًا وإقليميًا وعالميًا.

على مدى الفترة الماضية، حرصت "المنصة الاقتصادية" عبر موقعها الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي على نقل الأخبار والتطورات الاقتصادية لحظة بلحظة، وتقديم التحليلات والتقارير التي تهم مجتمع الأعمال والمستثمرين والمهتمين بالشأن الاقتصادي. واليوم نضيف إلى هذه المنظومة إصدارًا أسبوعيًا بصيغة رقمية، يجمع أبرز الأحداث والقراءات الاقتصادية في مكان واحد، ويمنح القارئ فرصة للاطلاع على أهم المستجدات خلال الأسبوع بصورة أكثر شمولًا وتنظيمًا.

ونطمح أن تصبح هذه المجلة مرجعًا أسبوعيًا للمهتمين بمتابعة المشهد الاقتصادي، بما تتضمنه من تغطيات للأخبار المحلية، والتطورات الإقليمية، والتحولات الاقتصادية العالمية، إلى جانب التقارير والتحليلات والحوارات التي تساعد على فهم أعمق للاتجاهات الاقتصادية وتأثيراتها على الأسواق وبيئة الأعمال.

ونؤمن بأن أي مشروع إعلامي ناجح لا يكتمل إلا بتفاعل قرائه وملاحظاتهم، لذلك فإننا نرحب بآرائكم واقتراحاتكم وملاحظاتكم حول هذا العدد والإصدارات المقبلة، فمشاركتكم تمثل عنصرًا أساسيًا في تطوير المحتوى وتعزيز جودة المنتج الإعلامي الذي نسعى إلى تقديمه.

شكرًا لثقتكم ودعمكم، ونتطلع إلى أن تكون "المنصة الاقتصادية الأسبوعية" إضافة نوعية تثري المشهد الإعلامي الاقتصادي، وتلبي تطلعات قرائنا في الحصول على محتوى مهني موثوق ومواكب لأهم المستجدات الاقتصادية.

إدارة التحرير

حرصت "المنصة الاقتصادية" عبر موقعها الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي على نقل الأخبار والتطورات الاقتصادية لحظة بلحظة

news@economyzone.net
+973 3662 2618
economy_zone
economyzone

عبدالله صالح كامل:

الاقتصاد العالمي بحاجة إلى إعادة الأخلاق لرأس المال

إسطنبول – المنصة الاقتصادية

دعا رئيس اتحاد الغرف السعودية ورئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، عبدالله صالح كامل، إلى إعادة بناء العلاقة بين رأس المال والأخلاق في الاقتصاد العالمي، معتبراً أن النموذج الاقتصادي السائد يعاني اختلالات هيكلية عميقة أدت إلى اتساع فجوة الثروة وتفاقم أزمات الديون السيادية، في وقت تتزايد فيه هيمنة الشركات الكبرى على مفاصل الاقتصاد العالمي.

وقال كامل، خلال كلمته الافتتاحية في القمة العالمية الثالثة للاقتصاد الإسلامي المنعقدة في إسطنبول، إن العالم بات في حاجة إلى نموذج اقتصادي يعيد توجيه رأس المال نحو التنمية والإنتاج وخدمة المجتمعات، بدلاً من اقتصاره على تحقيق المنفعة الخاصة لحامليه دون اعتبار للآثار الاجتماعية والبيئية المترتبة على ذلك.

وانعقدت القمة التي ينظمها منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي تحت شعار "رأس المال في الاقتصاد الإسلامي: هيكلة الثروة من أجل التنمية المستدامة" خلال الفترة من 3 إلى 6 يونيو 2026، برعاية وحضور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وبمشاركة وزراء ومحافظي بنوك مركزية ورؤساء مؤسسات مالية وخبراء وباحثين من مختلف دول العالم.

وانتقد كامل المفهوم السائد للمسؤولية الاجتماعية للشركات، معتبراً أن التبرعات والمبادرات الاجتماعية التي تقدمها بعض المؤسسات لا تكفي لمعالجة الأضرار الواسعة التي قد تتسبب بها أنشطتها الاقتصادية على البيئة والمجتمعات، مؤكداً أن الاقتصاد ينبغي أن يقوم على العدل والإنتاج والإنفاق، لا على تعظيم الأرباح فقط.

وأشار إلى أن العديد من الحكومات بدأت تتجه نحو فرض قيود قانونية على استخدام الأطفال لوسائل التواصل الاجتماعي، بعدما أظهرت دراسات متعددة تأثيراتها السلبية على الصحة النفسية والسلوك والنمو المعرفي، معتبراً أن هذه الظواهر تعكس وجود فجوة أخلاقية في النموذج الاقتصادي المعاصر الذي ينتج هذه الممارسات ثم يواجه صعوبة في احتواء تداعياتها.

وفي معرض حديثه عن بدائل الاقتصاد الإسلامي، أوضح كامل أن رأس المال في هذا النموذج يقوم على ثلاثة مرتكزات رئيسية، تتمثل في أن يكون منتجاً ومولداً للثروة وقابلاً للإنفاق في الاقتصاد الحقيقي، وألا يتحول النقد نفسه إلى سلعة للتجارة والمضاربة، وألا يتم اكتنازه أو احتكاره، بل توجيهه نحو التنمية من خلال أدوات مثل الزكاة والصدقات والأوقاف.

وربط كامل بين تزايد تركز الثروة عالمياً وتصاعد مستويات الديون السيادية، معتبراً أن الظاهرتين تمثلان وجهين لأزمة واحدة في بنية الاقتصاد العالمي. وقال إن حصة الثروة تتركز بشكل متزايد لدى الشريحة الأكثر ثراءً، سواء داخل الدول أو على المستوى العالمي، وهو ما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وأضاف أن نفوذ الشركات العابرة للحدود، وخاصة شركات التكنولوجيا الكبرى، يواصل التوسع بوتيرة متسارعة، بينما تسعى الحكومات إلى الحد من تداعيات هذا النفوذ على الاقتصادات والمجتمعات.

وفي ما يتعلق بالديون السيادية، قال كامل إن الأولوية الرئيسية لدى العديد من وزراء المالية حول العالم أصبحت تتمثل في تأمين مدفوعات خدمة الدين السنوية، في حين بات سداد أصل الدين هدفاً بعيد المنال في كثير من الحالات، وهو ما يعكس الضغوط المتزايدة التي تواجهها المالية العامة حتى في الاقتصادات الكبرى.

وأوضح أن السبب الجوهري لهذه الاختلالات يتمثل في تحول رأس المال إلى أداة تركز على تعظيم المنفعة الفردية دون مراعاة انعكاساتها على المجتمعات الأكثر هشاشة والفئات الأقل دخلاً، داعياً إلى تبني نموذج اقتصادي أكثر توازناً يربط بين الكفاءة الاقتصادية والمسؤولية الأخلاقية.

وأكد كامل أن الاقتصاد الإسلامي يقدم إطاراً مختلفاً لإدارة الثروة ورأس المال، لا يستهدف خدمة المجتمعات الإسلامية فحسب، بل يهدف إلى الإسهام في تحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة على المستوى العالمي.

واختتم كلمته بالتأكيد على أهمية توظيف رأس المال في خدمة التنمية الإنسانية، معرباً عن أمله في أن تسهم القمة في تعزيز دور المؤسسات المالية والاقتصادية الإسلامية في دعم النمو المستدام وترسيخ مبادئ الاقتصاد الأخلاقي.

ويُنظم منتدى البركة القمة بالشراكة مع مكتب الاستثمار والتمويل التابع لرئاسة الجمهورية التركية، وصندوق الثروة السيادي التركي، ومركز إسطنبول المالي، وجامعة ابن خلدون، ومنتدى التعاون الإسلامي للشباب.

رسائل استثمارية وشراكات دولية جديدة على الطاولة

البحرين تعزز حضورها الاقتصادي العالمي عبر منتدى سانت بطرسبورغ

المنامة – المنصة الاقتصادية

ترأس وزير المالية والاقتصاد الوطني، الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وفد مملكة البحرين المشارك في أعمال منتدى سانت بطرسبورغ الاقتصادي الدولي 2026، المنعقد في مدينة سانت بطرسبورغ في روسيا الاتحادية، في إطار جهود المملكة لتعزيز حضورها في المحافل الاقتصادية العالمية.

وأكد وزير المالية والاقتصاد الوطني أن مشاركة البحرين في المنتدى تعكس توجهًا استراتيجيًا لترسيخ الشراكات الاقتصادية الدولية وتوسيع مجالات التعاون والاستثمار، بما يدعم مسارات النمو الاقتصادي المستدام ويفتح آفاقًا جديدة أمام الفرص الاستثمارية.

وأشار إلى أن البحرين تواصل تعزيز موقعها كمركز إقليمي للأعمال والاستثمار، مستندة إلى بيئة تنظيمية مرنة وبنية تحتية متطورة، إلى جانب سياسات اقتصادية تستند إلى رؤية القيادة في دعم التنمية وتنويع الاقتصاد.

وشهدت الجلسة الرئيسية للمنتدى حضور عدد من قادة الدول ورؤساء الحكومات ورجال الأعمال، حيث ألقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الكلمة الافتتاحية، في وقت ناقش فيه المشاركون أبرز التطورات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجه الأسواق الدولية في ظل التحولات المتسارعة.

وأوضح الوزير أن المنتدى يمثل منصة دولية مهمة لتبادل الرؤى حول مستقبل الاقتصاد العالمي، وتعزيز الحوار بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية، بما يسهم في تطوير حلول عملية للتحديات الاقتصادية الراهنة.

وضم الوفد البحريني المشارك كلاً من وزير الصناعة والتجارة عبدالله بن عادل فخرو، وسفير البحرين لدى روسيا الاتحادية أحمد عبدالرحمن الساعاتي، والرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات البحرين القابضة الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة، في مشاركة تعكس تنوع التمثيل الاقتصادي والمؤسسي للمملكة.

وتأتي مشاركة البحرين في هذا الحدث الاقتصادي الدولي في إطار استراتيجية أوسع لتعزيز انفتاحها على الأسواق العالمية وتوسيع شراكاتها الاستثمارية، بما يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني ويعزز مكانة المملكة كمركز إقليمي فاعل في الاقتصاد العالمي.

البحرين تجمع مليار دولار من إصدار سندات دولارية

وسط طلب يفوق المعروض بأكثر من ثلاثة أضعاف

المنامة – المنصة الاقتصادية

نجحت مملكة البحرين في جمع مليار دولار من خلال إصدار سندات سيادية دولارية لأجل 10 سنوات، في أول طرح سيادي خليجي في الأسواق الدولية منذ التوترات الجيوسياسية الأخيرة في المنطقة، ما يعكس استمرار ثقة المستثمرين العالميين في أدوات الدين البحرينية.

واستقطب الإصدار طلبات تجاوزت 3.2 مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف حجم الطرح، ما أتاح للمملكة خفض العائد النهائي إلى 7.125% مقارنة بالمؤشرات السعرية الأولية البالغة 7.5%، وفق بيانات اطلعت عليها بلومبرغ.

ويبرز الإقبال القوي على الإصدار قدرة البحرين على الوصول إلى أسواق التمويل الدولية بكفاءة، رغم حالة الترقب التي تشهدها أسواق الدين العالمية نتيجة التطورات الجيوسياسية الإقليمية.

وينظر إلى الطرح باعتباره مؤشراً على استمرار شهية المستثمرين تجاه الإصدارات الخليجية، في وقت شهدت فيه أسواق السندات الدولية تراجعاً نسبياً في وتيرة الإصدارات السيادية خلال الأشهر الماضية.

وكانت البحرين قد واصلت خلال الفترة الأخيرة تنفيذ مجموعة من المبادرات والإجراءات الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي ودعم النشاط الاقتصادي، إلى جانب الاستفادة من متانة العلاقات الاقتصادية والتعاون المالي القائم بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتتوقع وكالات التصنيف الائتماني أن تحصل السندات الجديدة على تصنيف "B" من كل من "إس آند بي غلوبال ريتينغز" و"فيتش ريتينغز"، فيما تولى إدارة الإصدار تحالف مصرفي ضم مؤسسات مالية إقليمية ودولية بارزة شملت بنك البحرين الوطني، وبنك أبوظبي الأول، وبنك أبوظبي التجاري، و"سيتي غروب"، و"جيه بي مورغان"، و"ستاندرد تشارترد".

ويعكس نجاح الإصدار استمرار حضور البحرين في أسواق رأس المال العالمية، ضمن استراتيجية تهدف إلى تنويع مصادر التمويل وتعزيز المرونة المالية ودعم خطط التنمية الاقتصادية طويلة الأجل.

مقابل 2.2 مليار دولار

«ألبا» تستحوذ على أكبر مصهر للألمنيوم في أوروبا

المنامة – المنصة الاقتصادية

اتفقت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) على الاستحواذ على شركة «ألمنيوم دونكيرك» الفرنسية، أكبر مصهر للألمنيوم في الاتحاد الأوروبي، في صفقة تبلغ قيمتها نحو 2.2 مليار دولار، في خطوة تعزز حضور الشركة البحرينية في السوق الأوروبية وتدعم استراتيجيتها للتوسع في إنتاج الألمنيوم منخفض الكربون.

وقالت «ألبا» في بيان إن الصفقة ستُمول بالكامل من خلال تحالف من البنوك الشريكة للشركة، على أن تستحوذ بموجبها على كامل أسهم «ألمنيوم دونكيرك» من مالكها الحالي شركة «أميركان إندستريال بارتنرز».

وتعد الصفقة من أكبر عمليات الاستحواذ الخارجية في تاريخ الشركة البحرينية، وتأتي بعد إعلانها في مارس الماضي توقيع اتفاق للاستحواذ على المصهر الفرنسي دون الكشف حينها عن القيمة المالية للصفقة. وبالتزامن مع عملية الاستحواذ، وقعت «ألبا» مذكرة تفاهم مع بنك الاستثمار العام الفرنسي «بي بي آي فرانس» (Bpifrance)، تقضي باستثمار 100 مليون يورو مقابل حصة تبلغ 6% في «ألمنيوم دونكيرك»، رهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة. ومن المقرر أن يحصل البنك الفرنسي على مقعد في مجلس إدارة الشركة القابضة المالكة للمصهر.

وجرى توقيع الاتفاق في باريس على هامش قمة «اختر فرنسا»، بحضور وزير المالية والاقتصاد الوطني، الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، ووزير التجارة الخارجية والجاذبية الاقتصادية الفرنسي، لوران سان مارتان.

ويقع مصهر «ألمنيوم دونكيرك» في شمال فرنسا، وتبلغ طاقته الإنتاجية نحو 300 ألف طن سنوياً، ويخدم قطاعات استراتيجية تشمل السيارات والطيران والدفاع والبناء والتغليف. كما يتمتع المصنع بمستويات متقدمة من الأتمتة واتفاقيات طويلة الأجل لتوريد الكهرباء، ما يعزز قدرته التنافسية في سوق الألمنيوم الأوروبي.

وتأتي الصفقة في وقت تواجه فيه صناعة الألمنيوم الأوروبية تحديات متزايدة مرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة ومتطلبات خفض الانبعاثات الكربونية، بينما تسعى الشركات الصناعية إلى تأمين سلاسل الإمداد وتعزيز إنتاج المعادن منخفضة الكربون.

وقال رئيس مجلس إدارة «ألبا» خالد الرميحي إن الاستحواذ يمثل خطوة استراتيجية نحو بناء منصة صناعية عالمية أكثر تنوعاً وتنافسية، بما يعزز حضور الشركة في الأسواق الدولية ويدعم خطط النمو المستدام.

وتملك شركة «ممتلكات» البحرينية نحو 70% من أسهم «ألبا»، فيما تمتلك شركة التعدين العربية السعودية «معادن» نحو 20.6%، ما يجعل الشركة واحدة من أكبر منتجي الألمنيوم في المنطقة.

الرميحي: الاستحواذ خطوة استراتيجية نحو بناء منصة صناعية عالمية أكثر تنوعاً وتنافسية

البحرين تكثف تحركاتها الأوروبية لاستقطاب الاستثمارات

جولة في إسبانيا وسويسرا تستهدف التمويل والثروات والتكنولوجيا المالية

المنامة - المنصة الاقتصادية

اختتم مجلس التنمية الاقتصادية جولة ترويجية استمرت خمسة أيام في إسبانيا وسويسرا، ضمن مساعيه لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي وترسيخ مكانة البحرين كمركز إقليمي للأعمال والخدمات المالية والتكنولوجيا المالية.

وقادت الجولة وزيرة التنمية المستدامة الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية، نور الخليف، وشملت سلسلة من اللقاءات والفعاليات مع مستثمرين وشركات أوروبية ومؤسسات أعمال فاعلة في قطاعات الخدمات المالية والصناعة والخدمات اللوجستية والسياحة.

وفي برشلونة، استضاف المجلس جلسة حوارية وحفل استقبال جمعا مستثمرين وقادة أعمال، حيث استعرض الوفد البحريني المزايا التنافسية للمملكة وشبكة اتفاقياتها الاقتصادية والتجارية، إضافة إلى موقعها كبوابة للوصول إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الإقليمية.

وفي سويسرا، ركزت اللقاءات على قطاع إدارة الثروات والخدمات المالية، إذ نظم المجلس في زيوريخ فعاليات استهدفت أصحاب الثروات ومستشاري شركات إدارة الأصول، مع تسليط الضوء على البيئة التنظيمية للقطاع المالي في البحرين وتنامي دور المملكة كمركز إقليمي للمكاتب العائلية.

كما عقد المجلس جلسة متخصصة مع ممثلين عن قطاع العملات المشفرة وتقنيات البلوك تشين، في خطوة تعكس سعي البحرين إلى تعزيز حضورها في مجالات التكنولوجيا المالية والابتكار الرقمي ودعم فرص النمو والاستثمار العابر للحدود.

وشملت الزيارة اجتماعات مباشرة مع عدد من المكاتب العائلية السويسرية، إلى جانب فعاليات نُظمت بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة وخدمات جنيف، جمعت رؤساء تنفيذيين وقادة أعمال لمناقشة توجهات الأسواق وفرص الاستثمار في المنطقة.

وخلال اللقاءات، استعرض مسؤولو المجلس مستجدات المشهد الاقتصادي الإقليمي، مؤكدين قدرة البحرين على المحافظة على بيئة أعمال مستقرة ومرنة تدعم النمو والاستثمار طويل الأجل.

واختتم الوفد زيارته باجتماع مع المنتدى الاقتصادي العالمي تناول فرص توسيع مجالات التعاون المشترك وإطلاق مبادرات جديدة تدعم الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين.

وتأتي الجولة ضمن استراتيجية مجلس التنمية الاقتصادية لتعزيز حضوره في الأسواق الأوروبية الرئيسية، وتوسيع شبكة علاقاته مع المستثمرين العالميين، ودعم موقع البحرين كوجهة مفضلة للاستثمارات الدولية في القطاعات ذات القيمة المضافة.

البحرين تدعو لتعزيز مرونة سلاسل الغذاء عالمياً

المنامة - المنصة الاقتصادية

أكدت البحرين أهمية تعزيز مرونة سلاسل الإمداد الغذائي العالمية وتسريع تبني التقنيات الحديثة للحد من الفاقد الغذائي، في وقت تتزايد فيه الضغوط على منظومات الأمن الغذائي نتيجة التحديات الجيوسياسية والتقلبات التي تشهدها التجارة العالمية.

جاء ذلك خلال مشاركة وزير شؤون البلديات والزراعة، المهندس وائل المبارك، في اللقاء الوزاري الدولي حول الحد من الفاقد بعد الحصاد وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد الغذائي، الذي استضافته مدينة إسطنبول بمشاركة وزراء ومسؤولين وخبراء من مختلف دول العالم.

وقال المبارك إن البحرين تواصل تطوير منظومة الأمن الغذائي الوطني عبر تحديث الاستراتيجيات ذات الصلة، وتنويع مصادر الاستيراد، وزيادة القدرات التخزينية الاستراتيجية، إلى جانب توسيع الشراكات الإقليمية والدولية لضمان استدامة تدفق السلع الغذائية.

وأضاف أن الاضطرابات التي شهدتها سلاسل الإمداد العالمية خلال السنوات الأخيرة عززت الحاجة إلى رفع مستويات الجاهزية والمرونة التشغيلية لمواجهة المخاطر وضمان استمرارية الإمدادات الغذائية، مشيراً إلى أن الأمن الغذائي أصبح أحد المحاور الرئيسية في سياسات التنمية المستدامة للدول.

طرحت التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كأدوات للحد من الهدر

وشدد الوزير على أهمية توظيف التكنولوجيا الزراعية المتقدمة والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي لرفع كفاءة الإنتاج وتحسين إدارة الموارد وتقليص الفاقد في مختلف مراحل سلسلة القيمة الغذائية، بما يسهم في بناء أنظمة غذائية أكثر كفاءة واستدامة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

وشهد اللقاء مناقشات ركزت على تعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص للاستفادة من الابتكارات الحديثة في خفض الفاقد بعد الحصاد، إلى جانب تبادل التجارب الناجحة وتطوير حلول عملية تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما تناول المشاركون مجموعة من التوصيات شملت تطوير أنظمة التخزين والتبريد والنقل، وتحسين إدارة الموارد الزراعية، وتوسيع تطبيقات الاقتصاد الدائري والاستفادة من المخلفات الزراعية، بهدف رفع كفاءة سلاسل الإمداد الغذائي وتقليص الهدر الغذائي على المستويين الإقليمي والعالمي.

وتأتي مشاركة البحرين في إطار جهودها لتعزيز التعاون الدولي في ملفات الأمن الغذائي والاستدامة، وترسيخ جاهزية المنظومة الوطنية لمواكبة المتغيرات التي تشهدها أسواق الغذاء العالمية.

باقات متكاملة وتجارب ضيافة متنوعة

البحرين تراهن على القطاع الفندقي لتنشيط السياحة الخليجية الصيفية

المنامة - المنصة الاقتصادية

أكدت وزيرة السياحة، فاطمة الصيرفي، أن تنوع البنية الفندقية وتطور خدمات الضيافة في البحرين يعززان جاذبية المملكة كوجهة سياحية إقليمية، في وقت تكثف فيه الجهات المعنية استعداداتها للموسم الصيفي واستقطاب المزيد من الزوار من دول الخليج.

جاء ذلك خلال اجتماع جمع ممثلي القطاع الفندقي مع وزيرة السياحة بحضور الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، سارة بوحجي، ضمن سلسلة لقاءات دورية تستهدف تعزيز التنسيق مع القطاع الخاص ومتابعة الاستعدادات للفعاليات والمواسم السياحية المقبلة.

وقالت الصيرفي إن تنوع الخيارات الفندقية يسهم في تلبية احتياجات مختلف شرائح الزوار، ويدعم تنافسية القطاع السياحي البحريني، مؤكدة أن الشراكة مع القطاع الفندقي تمثل أحد المحركات الرئيسية لتحقيق مستهدفات استراتيجية السياحة 2022-2026 وتعزيز مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي.

وشهد الاجتماع مناقشة مستجدات القطاع السياحي وآليات توسيع التعاون بين الجهات الحكومية والمنشآت الفندقية، إلى جانب استعراض حملة "ولهنا عليكم" والحملة الترويجية الخاصة بالموسم الصيفي، والتي تستهدف جذب الزوار من دول مجلس التعاون الخليجي.

كما بحث المشاركون مقترحات لإطلاق باقات سياحية متكاملة خلال فترة الصيف، تجمع بين الإقامة الفندقية والتسوق والأنشطة الترفيهية والفعاليات السياحية، بالتعاون مع المجمعات التجارية وشركات تنظيم الفعاليات والمؤسسات العاملة في القطاع.

ويأتي هذا التوجه في إطار جهود البحرين لتعزيز إنفاق الزوار وإطالة مدة الإقامة، عبر تقديم عروض سياحية متكاملة تستهدف العائلات الخليجية، مستفيدة من البنية التحتية السياحية المتطورة وتنوع خيارات الإقامة والترفيه المتاحة في المملكة.

وتسعى البحرين من خلال هذه المبادرات إلى ترسيخ مكانتها كوجهة مفضلة للسياحة العائلية والترفيهية في المنطقة، مع التركيز على تطوير التجربة السياحية ورفع تنافسية القطاع في الأسواق الخليجية والإقليمية.

البحرين تروج لنموذجها في إدارة الأراضي خلال منتدى دولي بروسيا

المنامة - المنصة الاقتصادية

عرضت جهاز المساحة والتسجيل العقاري تجربة مملكة البحرين في إدارة الأراضي وتوظيف البيانات العقارية والمكانية لدعم التنمية الاقتصادية وتحسين البيئة الاستثمارية، وذلك خلال مشاركته في المنتدى الدولي للأراضي (MASTOR) الذي استضافته روسيا بمشاركة مسؤولين وخبراء ومؤسسات دولية متخصصة.

وجاءت مشاركة الجهاز بدعوة رسمية من حكومة موردوفيا، حيث استعرض خلال جلسة متخصصة حول تكامل البناء والاستثمار والممارسات الدولية، أبرز ملامح التجربة البحرينية في تطوير منظومة إدارة الأراضي باعتبارها أحد المحركات الداعمة للنمو الاقتصادي والعمراني.

وقدم مدير إدارة المسح العقاري، عبدالرحمن علي شويطر ، عرضاً تناول دور أنظمة إدارة الأراضي في تعزيز كفاءة التخطيط وصنع القرار، من خلال توفير معلومات عقارية ومكانية موثوقة، وحماية الحقوق العقارية، وتكامل البيانات بين الجهات المختلفة بما يدعم جذب الاستثمارات وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية.

وأشار إلى أن استدامة التنمية لا تعتمد فقط على تنفيذ المشاريع والبنية التحتية، بل تتطلب أيضاً وجود قاعدة بيانات عقارية ومكانية دقيقة وشفافة تشكل أساساً لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتنموية.

كما سلط العرض الضوء على كيفية تعامل البحرين مع التحديات المرتبطة بالنمو العمراني المتسارع وتزايد المشاريع متعددة الاستخدامات، عبر تطوير أنظمة رقمية متقدمة للمعلومات العقارية والمكانية تسهم في رفع كفاءة إدارة الأراضي وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية واستدامة الموارد.

وتأتي المشاركة ضمن جهود البحرين لتعزيز حضورها في المحافل الدولية المتخصصة وتبادل الخبرات مع المؤسسات العالمية، في وقت تواصل فيه المملكة الاستثمار في الحلول الرقمية والبيانات الجيومكانية لدعم التنمية المستدامة وتعزيز جاذبيتها الاستثمارية.

"الغرفة" تعيد تشكيل مجلس الأعمال المشترك مع السعودية

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعادت غرفة تجارة وصناعة البحرين تشكيل الجانب البحريني في مجلس الأعمال البحريني السعودي المشترك، في خطوة تستهدف تعزيز دور القطاع الخاص في توسيع التعاون الاقتصادي والاستثماري بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، وتفعيل قنوات التواصل بين مجتمعي الأعمال في البلدين.

ويترأس المجلس من الجانب البحريني رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، نبيل خالد كانو، الذي أكد أن إعادة تشكيل المجلس تأتي انسجاماً مع التطور المتواصل الذي تشهده العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بين البحرين والسعودية، مدفوعة بروابط تاريخية وشراكة وثيقة على مختلف المستويات.

وقال كانو إن المجلس يمثل منصة مهمة لتعزيز التواصل المباشر بين أصحاب الأعمال في البلدين، وتبادل الخبرات والمعلومات، واستكشاف الفرص الاستثمارية والتجارية، بما يدعم نمو العلاقات الاقتصادية ويوسع نطاق الشراكات بين مؤسسات القطاع الخاص.

وأشار إلى أن السعودية تعد الشريك التجاري الأول للبحرين وأحد أهم الأسواق الاستراتيجية للقطاع الخاص البحريني، ما يمنح المجلس دوراً محورياً في تعزيز الاستثمارات المتبادلة وفتح آفاق جديدة للتعاون بين الشركات في الجانبين.

وأضاف أن المجلس سيسهم في دراسة المشاريع التكاملية المشتركة، وتشجيع التحالفات الاقتصادية بين الشركات البحرينية والسعودية، إلى جانب رصد التحديات التي تواجه القطاع الخاص ورفع التوصيات اللازمة لمعالجتها، بما يعزز انسيابية الأعمال ويدعم مستهدفات التكامل الاقتصادي الخليجي.

وأوضح أن أعمال المجلس تأتي في ظل الزخم الذي يشهده التعاون البحريني السعودي عبر مجلس التنسيق السعودي البحريني، الذي يشكل المظلة الاستراتيجية العليا للتعاون بين البلدين، ويدعم إطلاق المزيد من المبادرات والشراكات الاقتصادية المشتركة.

وأكد كانو أن المرحلة المقبلة ستشهد تكثيف اللقاءات الثنائية والمنتديات الاقتصادية والزيارات المتبادلة بين الشركات والمؤسسات في البلدين، بهدف استكشاف فرص جديدة للتجارة والاستثمار، ومتابعة الملفات ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وتسهيل حركة التجارة والاستثمار.

وشدد على أن مجلس الأعمال البحريني السعودي المشترك يمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مؤكداً التزام غرفة البحرين بتمكين المجلس من أداء دوره في تحويل الفرص المتاحة إلى مشاريع واستثمارات وشراكات عملية تدعم النمو الاقتصادي وتخدم مصالح القطاع الخاص في البلدين.

"الغرفة" تستحدث منصباً جديداً لمتابعة شكاوى الأعضاء

المنامة – المنصة الاقتصادية

استحدثت غرفة تجارة وصناعة البحرين منصب "ممثل مجلس الإدارة لشؤون الأعضاء والشكاوى"، في خطوة تستهدف تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال ورصد التحديات التي تواجه القطاع الخاص وتحويلها إلى توصيات ومبادرات تسهم في تطوير بيئة الأعمال في المملكة.

وقرر مجلس إدارة الغرفة برئاسة، نبيل خالد كانو، خلال دورته الحادية والثلاثين تعيين كل من عبدالوهاب يوسف الحواج ورشاد إبراهيم زينل لتولي هذه المهمة، في إطار توجه أوسع لتعزيز قنوات التواصل مع أصحاب الأعمال ومتابعة القضايا المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية.

وقال زينل إن استحداث المنصب يعكس توجهاً لدى مجلس الإدارة نحو بناء قنوات تواصل أكثر فاعلية مع أعضاء الغرفة، بما يتيح الوقوف بشكل مباشر على احتياجات القطاع الخاص ونقل مرئياته إلى الجهات المعنية، إلى جانب المساهمة في معالجة التحديات المرتبطة ببيئة الأعمال.

وأضاف أن الغرفة تسعى إلى أن تستند مبادراتها وتوصياتها إلى احتياجات القطاعات الاقتصادية الفعلية، مشيراً إلى أن الشكاوى والملاحظات الواردة من أصحاب الأعمال تمثل مؤشراً مهماً لرصد القضايا المشتركة التي تواجه الشركات والمؤسسات، وليس مجرد حالات فردية يتم التعامل معها بصورة منفصلة.

وتأتي هذه الخطوة بالتوازي مع إنشاء إدارة متخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الغرفة، تتولى دراسة الموضوعات الواردة من أصحاب الأعمال والتنسيق بشأنها مع الجهات ذات العلاقة، إلى جانب تطوير آليات التواصل المؤسسي مع الجهات الحكومية عبر نقاط اتصال مخصصة لمتابعة تلك الملفات.

وبحسب الغرفة، ستتركز مهام ممثلي مجلس الإدارة لشؤون الأعضاء والشكاوى على متابعة القضايا الواردة من مجتمع الأعمال، ومراجعة التقارير الدورية المتعلقة بها، ورفع التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة، بما يدعم دوره في تمثيل مصالح القطاع الخاص وتعزيز تنافسيته.

"غرفة البحرين" تعيد تفعيل مجموعة التفكير الاستراتيجي

المنامة – المنصة الاقتصادية

قررت غرفة تجارة وصناعة البحرين إعادة تفعيل "مجموعة التفكير الاستراتيجي" في خطوة تستهدف تعزيز قدراتها البحثية والتحليلية ومواكبة المتغيرات الاقتصادية والتشريعية المتسارعة، بحسب محمد عادل فخرو، عضو مجلس إدارة الغرفة والمكلف بتنسيق أعمال المجموعة.

وقال فخرو إن القرار، الذي اتخذه مجلس إدارة الغرفة برئاسة نبيل خالد كانو، يأتي في إطار توجه لتعزيز الاعتماد على الدراسات والبحوث المتخصصة في صياغة المرئيات والتوصيات الاقتصادية، بما يدعم دور الغرفة في تمثيل مصالح القطاع الخاص والمساهمة في تطوير بيئة الأعمال.

وأضاف أن المجموعة ستعمل على إعداد وتحليل الدراسات ذات البعد الاستراتيجي وربط مخرجاتها بأولويات مجلس الإدارة واحتياجات مجتمع الأعمال، مع التركيز على تحويل نتائج الدراسات إلى مبادرات وتوصيات عملية تسهم في تعزيز تنافسية القطاع الخاص والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة.

قررت غرفة تجارة وصناعة البحرين إعادة تفعيل "مجموعة التفكير الاستراتيجي" في خطوة تستهدف تعزيز قدراتها البحثية والتحليلية ومواكبة المتغيرات الاقتصادية والتشريعية المتسارعة، بحسب محمد عادل فخرو، عضو مجلس إدارة الغرفة والمكلف بتنسيق أعمال المجموعة.

وقال فخرو إن القرار، الذي اتخذه مجلس إدارة الغرفة برئاسة نبيل خالد كانو، يأتي في إطار توجه لتعزيز الاعتماد على الدراسات والبحوث المتخصصة في صياغة المرئيات والتوصيات الاقتصادية، بما يدعم دور الغرفة في تمثيل مصالح القطاع الخاص والمساهمة في تطوير بيئة الأعمال.

سونيا جناجي:

تصاعد التوترات يهدد الوظائف العالمية ويضغط على الاقتصاد الدولي

المنامة – المنصة الاقتصادية

حذرت سونيا محمد جناحي من التداعيات الاقتصادية المتزايدة للتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، داعية إلى تكثيف التعاون الدولي لحماية الاقتصاد العالمي وأسواق العمل من آثار الاضطرابات الإقليمية وقالت جناحي، خلال مشاركتها في الدورة الـ114 لمؤتمر العمل الدولي المنعقد في جنيف ممثلةً لأصحاب الأعمال والقطاع الخاص البحريني، إن تقديرات وتقارير دولية تشير إلى أن استمرار التوترات الحالية قد يعرّض نحو 36 مليون وظيفة حول العالم للخطر بحلول عام 2027، بما يحمله ذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق.

المنامة - المنصة الاقتصادية

وأضافت أن التحديات الجيوسياسية في المنطقة لم تعد شأناً إقليمياً فحسب، بل أصبحت عاملاً مؤثراً في حركة التجارة والاستثمار العالمية وأسعار الطاقة والنقل، الأمر الذي يزيد الضغوط على الشركات والاقتصادات وأسواق العمل في مختلف الدول.

وأشارت إلى أن القطاع الخاص يواجه تداعيات مباشرة نتيجة ارتفاع تكاليف التشغيل والطاقة والنقل والتأمين، إلى جانب اضطرابات سلاسل الإمداد وتراجع مستويات الثقة الاستثمارية، مؤكدة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتأثر بصورة أكبر بهذه المتغيرات، ما يستدعي تعزيز برامج الدعم الموجهة إليها باعتبارها محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

وأكدت جناحي أن استقرار منطقة الخليج يمثل عنصراً محورياً لدعم الاقتصاد العالمي، نظراً للدور الاستراتيجي الذي تؤديه المنطقة في تأمين إمدادات الطاقة وتسهيل حركة التجارة الدولية، مشددة على أن استقرار الممرات البحرية وسلاسل الإمداد ينعكس مباشرة على استقرار الأسواق العالمية وثقة المستثمرين.

كما دعت إلى تعزيز الحوار والدبلوماسية والتعاون الدولي لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، بما يسهم في حماية الوظائف ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز فرص التنمية المستدامة.

وفي سياق أعمال المؤتمر، ترأست جناحي لجنة المناقشة العامة المعنية بـ"النهوض بالبرنامج التحويلي من أجل المساواة بين الجنسين في عالم العمل"، حيث ناقشت اللجنة سبل تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل والتحديات المرتبطة بتمكينها اقتصادياً.

وأكدت أن توسيع مشاركة المرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية يشكل أحد المحركات الرئيسية للنمو المستدام ورفع إنتاجية أسواق العمل، داعية إلى مواصلة تطوير السياسات الداعمة لتكافؤ الفرص وتهيئة بيئات عمل أكثر شمولاً.

واختتمت جناحي مشاركتها بالتأكيد على أن السلام والاستقرار واحترام القانون الدولي وسيادة الدول تشكل الأساس لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة لشعوب العالم.

خبراء: كفاءة الطاقة والتبريد المركزي عنصران حاسمان لدعم تحول الطاقة في البحرين

المنامة – المنصة الاقتصادية

دعا مسؤولون وخبراء في قطاع الطاقة والاستدامة إلى تسريع تنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة والتوسع في حلول التبريد المركزي باعتبارها من أبرز الأدوات القادرة على خفض استهلاك الكهرباء وتعزيز أمن الطاقة في مملكة البحرين، وذلك خلال جلسة طاولة مستديرة نظمها منتدى الشرق الأوسط للاستدامة بالشراكة مع شركة تبريد البحرين ومجموعة بوسطن الاستشارية.

وجمعت الفعالية، التي عقدت في العاصمة البحرينية المنامة، ممثلين عن جهات حكومية ومؤسسات دولية وشركات طاقة ومطورين عقاريين ومؤسسات مالية، لمناقشة سبل دعم مستهدفات البحرين في مجال كفاءة الطاقة ضمن إطار استراتيجيتها الوطنية للطاقة.وشهدت الجلسة مناقشات ركزت على الدور المتنامي للتبريد المستدام في مواجهة تحديات المناخ وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، إلى جانب أهمية تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتسريع تطبيق الحلول منخفضة الانبعاثات في المنطقة.

وقالت ليلي رياحي خلال مشاركتها إن التبريد المستدام أصبح عنصراً رئيسياً في استراتيجيات العمل المناخي وأمن الطاقة، في وقت يواصل فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم التعاون الدولي لتوسيع نطاق تطبيق هذه الحلول.

كما سلطت المناقشات الضوء على دور أنظمة التبريد المركزي في تقليل الطلب على الكهرباء، خصوصاً خلال فترات الذروة، وتحسين كفاءة منظومة الطاقة بشكل عام، وهو ما يعزز قدرة الدول على إدارة النمو المتزايد في الطلب على الطاقة بكفاءة أكبر.

وشارك في حلقة النقاش ممثلون عن تبريد البحرين ومرافق خليج البحرين وبريق الرتاج للخدمات العقارية وبنك الخليج الدولي، إلى جانب مسؤولين من الجهات الحكومية المعنية بالطاقة والبيئة، حيث ناقشوا السياسات والاستثمارات والبنية التحتية اللازمة لتسريع التحول نحو اقتصاد أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة.

وأكد المشاركون أن تحقيق أهداف البحرين في مجال التحول الطاقي يتطلب أطرًا تنظيمية داعمة، ونماذج تمويل طويلة الأجل، وتوسيع الاستثمار في البنية التحتية القابلة للتوسع، بما يسهم في خفض كثافة استهلاك الطاقة وتحسين مرونة الشبكة الكهربائية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

وتأتي هذه المناقشات في وقت تكثف فيه البحرين جهودها لتنفيذ مبادرات الاستدامة والتحول في قطاع الطاقة، بالتوازي مع خطط تستهدف رفع كفاءة الاستهلاك وتعزيز الاعتماد على الحلول منخفضة الكربون ضمن مسار التنمية المستدامة للمملكة.

معهد (BIBF) يدرب أكثر من 1600 بحريني على الذكاء الاصطناعي

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) تدريب أكثر من 1,600 بحريني على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بيئات العمل منذ إطلاق مبادرة وطنية متخصصة العام الماضي، في ظل تنامي اهتمام المؤسسات بتبني أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء.

ويأتي البرنامج ضمن الجهود الرامية إلى تطوير رأس المال البشري وتزويد القوى العاملة بمهارات عملية تساعد على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تسريع إنجاز المهام، وتحسين الوصول إلى المعلومات، ودعم عمليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات.

ويستهدف البرنامج العاملين في قطاعات حيوية تشمل الخدمات المالية والتأمين والعقار، مع تصميم المحتوى التدريبي ليتناسب مع مختلف المستويات الوظيفية، بدءاً من الموظفين وصولاً إلى القيادات التنفيذية، دون اشتراط امتلاك خلفية تقنية متخصصة.

ومنذ إطلاق المبادرة في عام 2025، تجاوز عدد المستفيدين 1,600 بحريني، فيما يتوقع المعهد ارتفاع العدد إلى نحو 2,000 متدرب بنهاية العام الجاري، ما يعكس اتساع نطاق البرنامج واستمرار الطلب على المهارات المرتبطة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

وقال الرئيس التنفيذي للمعهد، الدكتور أحمد الشيخ، إن التحدي لم يعد يتمثل في الوصول إلى التقنيات الحديثة، بل في القدرة على توظيفها بطريقة تنعكس بشكل مباشر على الإنتاجية وجودة الأداء، مشيراً إلى أن الإقبال المتزايد على البرنامج يعكس اهتماماً متنامياً بالمهارات التطبيقية التي تساعد الأفراد والمؤسسات على الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي بصورة أكثر فاعلية.

وأضاف أن المعهد يواصل الاستثمار في تطوير الكفاءات الوطنية وتأهيلها بالمهارات المطلوبة في بيئات العمل الحديثة، بما يدعم جاهزية سوق العمل البحريني ويعزز تنافسية الاقتصاد الوطني في ظل التحولات التقنية المتسارعة.

ويبرز البرنامج ضمن المبادرات الهادفة إلى تسريع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، في وقت تتزايد فيه استثمارات المؤسسات في تدريب الموظفين على المهارات الرقمية لمواكبة متطلبات سوق العمل المستقبلية.

برامج BIBF تحصد أعلى تصنيف جودة أكاديمية في البحرين

المنامة – المنصة الاقتصادية

عزز معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) مكانته بين مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين بعد حصول جميع برامج البكالوريوس والماجستير التي خضعت مؤخراً لمراجعات هيئة جودة التعليم والتدريب على تصنيف «جدير بالثقة»، وهو أعلى تصنيف تمنحه الهيئة للبرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة.

ويشمل التصنيف مجموعة من برامج البكالوريوس والماجستير التي يقدمها المعهد بالشراكة مع مؤسسات أكاديمية دولية، من بينها جامعة بانغور وجامعة لندن وكلية ستراثكلايد للأعمال وجامعة ديبول، في خطوة تعكس توافق البرامج مع المعايير الأكاديمية الدولية ومتطلبات سوق العمل.

وقال الرئيس التنفيذي للمعهد، الدكتور أحمد الشيخ، إن التصنيف يمثل اعترافاً مستقلاً بجودة المنظومة الأكاديمية التي يعتمدها المعهد، مؤكداً أن المؤسسة تواصل الاستثمار في تطوير برامج التعليم العالي من خلال الجمع بين الشراكات الدولية والمعايير الأكاديمية ومتطلبات القطاعات الاقتصادية والمهنية.

وأضاف أن النتائج تعكس نجاح استراتيجية المعهد في تقديم برامج تعليمية تستجيب للتحولات المتسارعة في سوق العمل، وتدعم إعداد كوادر مؤهلة تمتلك المهارات والمعارف المطلوبة في القطاعات الحيوية.

من جانبها، قالت رئيس مركز الدراسات الأكاديمية بالمعهد، الدكتورة هيفاء خلف، إن التصنيف يوفر مؤشراً واضحاً للطلبة وأولياء الأمور والجهات المعنية حول جودة البيئة الأكاديمية التي يقدمها المعهد، ويعكس الجهود المستمرة لتطوير تجربة التعلم وتعزيز مواءمة مخرجات التعليم مع المعايير الوطنية المعتمدة.

بدوره، أشار مدير أول في قسم ضمان الجودة بمعهد BIBF، الدكتور ميثم العريبي، إلى أن النتائج تعكس قوة منظومة الجودة المؤسسية والأكاديمية التي يعتمدها المعهد، والتي تقوم على التقييم المستمر والمراجعة الدورية وتعزيز ثقافة التحسين في مختلف جوانب العملية التعليمية.

ويأتي هذا الإنجاز في وقت تتزايد فيه المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي على مستوى المنطقة، حيث تركز المؤسسات الأكاديمية على تعزيز الاعتماد والجودة وربط البرامج التعليمية باحتياجات الاقتصاد وسوق العمل، بما يدعم جاهزية الخريجين ويعزز تنافسية القطاع التعليمي في البحرين.

ثروات المليارديرات العرب تسجل مستوى قياسياً عند 137 مليار دولار

ارتفعت الثروة الإجمالية للمليارديرات العرب إلى مستوى قياسي هذا العام، رغم انخفاض عددهم، بحسب أحدث تصنيف صادر عن فوربس الشرق الأوسط.

وضمت قائمة الأثرياء العرب لعام 2026 نحو 36 ملياردياً من سبع دول عربية، بثروة صافية مجمعة بلغت 137.3 مليار دولار، بزيادة قدرها 8.9 مليار دولار أو ما يعادل 7% مقارنة مع 128.4 مليار دولار في العام السابق، لتسجل أعلى قيمة إجمالية للثروات منذ إطلاق التصنيف.

وجاء هذا النمو رغم تراجع عدد المليارديرات العرب إلى 36 شخصاً مقابل 39 في عام 2025. وشهد التصنيف انضمام ثلاثة أسماء جديدة هي إبراهيم المهيدب، وعباس سجواني، وعجلان بن عبدالعزيز العجلان، إلى جانب عودة رجل الأعمال المصري سميح ساويرس إلى القائمة.

وحافظت السعودية على موقعها كأكبر ممثل في التصنيف، مع 11 ملياردياً يمتلكون ثروة إجمالية تبلغ 49 مليار دولار، وهي الأعلى بين الدول المدرجة. كما احتفظ الأمير الوليد بن طلال بلقب أغنى عربي في العالم، بعدما ارتفعت ثروته إلى 19.9 مليار دولار مقارنة مع 16.5 مليار دولار قبل عام.

ويعكس الحضور السعودي استمرار الزخم الذي ولدته الاكتتابات العامة الأولية في السوق المالية السعودية خلال السنوات الأخيرة، ما عزز مكانة المملكة في التصنيف لتستحوذ على نحو ثلث عدد المليارديرات العرب وأكثر من ثلث إجمالي ثرواتهم.وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية من حيث عدد المليارديرات، مع سبعة أثرياء تبلغ ثرواتهم المجمعة 35.4 مليار دولار. وتصدر حسين سجواني، مؤسس ورئيس مجلس إدارة داماك العقارية، قائمة أثرياء الإمارات بثروة بلغت 15.3 مليار دولار، مرتفعة من 10.2 مليار دولار في العام الماضي، ليصبح ثاني أغنى عربي في العالم.

كما شهد التصنيف ظهور أصغر ملياردير عربي، وهو عباس سجواني البالغ من العمر 26 عاماً، والذي أسس شركة AHS Properties في عام 2021.

وفي مصر، ضمت القائمة ستة مليارديرات بثروة إجمالية بلغت 23.8 مليار دولار، يتقدمهم ناصف ساويرس بثروة تقدر بنحو 9.6 مليار دولار. كما شملت ستة مليارديرات من لبنان بثروة مجمعة بلغت 13.9 مليار دولار، ما يعكس امتداد أعمال وثروات رجال الأعمال اللبنانيين خارج السوق المحلية.

وضمت القائمة كذلك ثلاثة مليارديرات من المغرب، واثنين من قطر، ومليارديراً واحداً من الجزائر.

واستند التصنيف إلى قائمة فوربس العالمية الأربعين للمليارديرات لعام 2026، مع احتساب الثروات حتى الأول من مارس/آذار 2026.

أسعار الغذاء العالمية تتماسك قرب أعلى مستوياتها في 3 سنوات

حافظت أسعار الغذاء العالمية على مستويات مرتفعة قرب أعلى مستوياتها في أكثر من ثلاث سنوات خلال مايو، مع استمرار المخاوف بشأن إمدادات المدخلات الزراعية العالمية، رغم تراجع أسعار الزيوت النباتية الذي حدّ من وتيرة الصعود.

وأظهرت بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) انخفاض مؤشر أسعار السلع الغذائية العالمية بنسبة 0.2% خلال مايو مقارنة بالشهر السابق، في وقت عوضت فيه مكاسب الحبوب والسكر جزءاً من التراجع الذي سجلته الزيوت النباتية ومنتجات الألبان.

ويأتي ذلك بينما تواصل الأسواق تقييم تداعيات الحرب في المنطقة على سلاسل الإمداد الزراعية، بعدما أدى تعطل تدفقات الوقود والأسمدة عبر مضيق هرمز إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي عالمياً، ما عزز الضغوط على أسعار محاصيل رئيسية تشمل الذرة والأرز والقمح.

وتشير تقديرات "الفاو" إلى احتمال تراجع الإنتاج العالمي من الحبوب بنسبة 2% خلال موسم 2026-2027، في أول انخفاض من نوعه منذ سبع سنوات، بعد موجة من المحاصيل القياسية التي سجلتها الأسواق العالمية خلال 2025.

ورغم تراجع المؤشر الشهري، فإنه لا يزال أعلى بنحو 3% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ما يعكس استمرار الضغوط الهيكلية على أسواق الغذاء العالمية، وإن بقي أقل بأكثر من 18% من الذروة التاريخية التي سجلها عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في مارس 2022.

وكانت "الفاو" قد حذرت الشهر الماضي من أن أي اضطراب ممتد في حركة التجارة عبر مضيق هرمز قد يتحول إلى "صدمة هيكلية" للنظام الغذائي العالمي، مع احتمالات اتساع موجة التضخم الغذائي خلال الأشهر المقبلة.

وقال تيم بنتون، الخبير في الأمن الغذائي بجامعة ليدز البريطانية، إن تداعيات ارتفاع أسعار الأسمدة لا تظهر فوراً، بل تنتقل تدريجياً إلى الإنتاج الزراعي ثم إلى المستهلك النهائي، مع توقع انعكاس الضغوط الحالية على أسعار الأغذية في المتاجر بحلول نهاية العام.

وعلى مستوى السلع، سجلت الزيوت النباتية أول انخفاض شهري منذ بداية 2026، متراجعة بنسبة 4.6% مقارنة بأبريل، بفعل تراجع أسعار زيت النخيل وسط توقعات بضعف الطلب العالمي واستمرار حالة عدم اليقين في أسواق الطاقة.

في المقابل، ارتفعت أسعار الحبوب بنسبة 2.6% خلال مايو، مدفوعة بمخاوف بشأن تراجع إنتاج القمح لدى عدد من كبار المصدرين العالميين.

وتتوقع مؤسسات اقتصادية أن تمتد آثار ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية إلى المستهلكين خلال العامين المقبلين. ففي الولايات المتحدة، يرجح اقتصاديون استمرار الضغوط التضخمية على أسعار الغذاء حتى عام 2027، بينما تتوقع مؤسسات أوروبية أن تبدأ آثار الارتفاعات الحالية بالظهور بشكل أوضح خلال موسم الأعياد نهاية العام.

كما تزداد المخاطر المرتبطة بالمناخ، مع تحذيرات من احتمال تطور ظاهرة "إل نينيو" إلى دورة قوية قد تؤثر على الإنتاج الزراعي العالمي عبر التسبب في موجات جفاف وفيضانات بمناطق رئيسية منتجة للغذاء.

ويرى محللون أن الأشهر الـ12 إلى الـ18 المقبلة ستكون حاسمة في تحديد ما إذا كانت الأسواق العالمية تتجه نحو موجة جديدة من تضخم أسعار الغذاء، أو نحو استقرار تدريجي مدعوم بتحسن الإمدادات الزراعية وسلاسل النقل.

بتكوين تهبط دون 60 ألف دولار مع انتقال السيولة نحو الذكاء الاصطناعي

تراجعت عملة بتكوين إلى ما دون 60 ألف دولار للمرة الأولى منذ أكتوبر 2024، مواصلة خسائرها الحادة بعد أن كانت من أبرز المستفيدين من موجة التفاؤل التي أعقبت إعادة انتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترمب.

وهبطت أكبر العملات المشفرة بنسبة وصلت إلى 6.2% خلال تعاملات الجمعة لتسجل 59,632 دولاراً، لتفقد أكثر من نصف قيمتها منذ بلوغها ذروة تجاوزت 126 ألف دولار في أكتوبر الماضي. كما أصبحت تتداول دون المستويات التي سجلتها عند عودة ترمب إلى البيت الأبيض.

وجاء التراجع نتيجة مجموعة من العوامل، من بينها خروج تدفقات استثمارية من الصناديق المتداولة المرتبطة ببتكوين، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، إلى جانب تنامي المخاوف بشأن استدامة الطلب المؤسسي الذي دعم السوق خلال السنوات الماضية.

كما أثارت شركة "ستراتيجي" (Strategy)، التي لعبت دوراً رئيسياً في دعم السوق عبر مشترياتها الضخمة من بتكوين، تساؤلات جديدة بعد إعلانها هذا الأسبوع عن عملية بيع نادرة للعملة المشفرة، ما زاد المخاوف بشأن قدرة كبار المستثمرين على مواصلة توسيع حيازاتهم بالوتيرة السابقة.

وتواجه العملات المشفرة منافسة متزايدة على جذب السيولة، في وقت أصبح فيه الذكاء الاصطناعي الوجهة المفضلة للمستثمرين الباحثين عن فرص النمو. وقال مايكل أنتونيللي، استراتيجي الأسواق في شركة "بيرد"، إن الذكاء الاصطناعي حل محل العملات المشفرة كأبرز قصة استثمارية في الأسواق العالمية.

وامتدت الخسائر إلى بقية الأصول الرقمية، إذ تراجعت "إيثر" بنسبة 12.8% إلى أدنى مستوياتها منذ أبريل 2025، بينما هبطت كل من "إكس آر بي" و"سولانا" و"دوج كوين" بأكثر من 5%.

ويأتي هذا التراجع رغم المكاسب التنظيمية والسياسية التي حققها القطاع خلال الفترة الأخيرة، بما في ذلك بيئة أميركية أكثر دعماً للأصول الرقمية وتزايد القبول المؤسسي لها. إلا أن هذه التطورات لم تنجح في وقف موجة البيع التي تفاقمت بفعل تصفية مراكز استثمارية بمليارات الدولارات وتراجع شهية المخاطرة عالمياً.

كما استفاد الذهب من تنامي المخاوف التضخمية أكثر من بتكوين، ما أضعف مكانة العملة المشفرة كأداة للتحوط من التضخم.

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الإعلام والاتصال المؤسسي، وما تفرضه البيئة الرقمية الحديثة من تحديات ومتطلبات جديدة، أصبحت الحاجة ملحة إلى تطوير مهارات العاملين في إدارات الإعلام والعلاقات العامة بما يمكنهم من تعزيز الحضور الإعلامي للمؤسسة، ورفع كفاءة التواصل مع الجمهور ووسائل الإعلام، والاستفادة من التقنيات الحديثة وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي.

برنامج الإعلام المؤسسي الحديث

وإدارة الاتصال الرقمي

محاور البرنامج

- مهارات كتابة الأخبار والبيانات الصحافية وإدارة العلاقة مع وسائل الإعلام
- توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي
- إدارة منصات التواصل الاجتماعي وصناعة المحتوى النصي والبصري

للاستفسار ولمزيد من المعلومات
ميم عين ميديا

هاتف +973 3662 2618
ايميل: memainpr@gmail.com